الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/443 *
5 October 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٦ (و) من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيا الى أعضاء الجمعية العامة تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون " تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجريت في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية ، وكذلك التوصيات المنبثقة عنها " ، وهو التقرير الذى أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٩ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

* صدرت هذه الوثيقة من قبل في صورة لم يراجعها محرر ، وذلك في جنيف في ١١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ لاستخدام مجلس التجارة والتنمية .

Digitized by UN Library Geneva

مرفـــق

تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجريت في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية ، وكذلك التوصيـــات المنبثقة عنهـــا

تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمـم المتحـــدة للتجارة والتنمية

المحتويـات

	الفقـــرات	الصفحـة
أولا — مقدمة	١ — ٦	٢
ثانيا — تقييم المؤتمر للمفاوضات التجارية المتعددة الأطـراف والتوصيات الاضافية المنبثقة عنها	٧ — ١٦	٣
ملخص الآراء التي تم الاعراب عنها		
ألف — آراء البلدان النامية (مجموعة الـ ٧٧)	٨ — ٩	٣
باء — آراء البلدان المتقدمة النمو (المجموعة باء)	١٠ — ١١	٤
جيم — آراء البلدان الاشتراكية (المجموعة دال)	١٢ — ١٣	٥
دال — آراء المنظمات الدولية	١٤ — ١٦	٥
ثالثا — النظر في الموضوع داخل فريق التفاوض الثاني الـــذي شكله المؤتمر	١٧	٧
رابعا — الاجراء الذي اتخذه المؤتمر	١٨ — ١٩	٧
خامسا — اجراءات المتابعة	٢٠	٧

التذييـلات

الأول — اعلان مجموعة الـ ٧٧ بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطـــراف		٩
الثاني — البيان الذي أدلي به باسم عدد من البلدان الأعضاء في المجموعـــة باء والبيان الذي أدلى به ممثل استراليا لدى اعتماد مقرر المؤتمـــر ١٣٢ (د — ٥)		١٥

Digitized by UN Library Geneva

أولا - مقدمة

١ - قامت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/١٩٩ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ الذي أشارت فيه الى قراريها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وكذلك اعلان طوكيو لعام ١٩٧٣ وقراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٢ (د - ٣) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٢ و ٩١ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بالتشديد على أنه يتحتم تأمين المصالح الحيوية للبلدان النامية في ما تسفر عنه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من نتائج .

٢ - وفي القرار نفسه حثت الجمعية العامة جميع المشتركين في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أن يقيّموا بصورة مشتركة ، قبل اختتام المفاوضات ، مدى تنفيذ أو عدم تنفيذ أهداف اعلان طوكيو المتعلقة بمنح البلدان النامية مزايا اضافية ، وأن يتخذوا ، في ضوء هذا الاستعراض ما يقتضيه الأمر من تدابير تصحيحية . كما حث القرار البلدان المتقدمة النمو على المؤازرة الكلية بغية ضمان خاتمة ناجحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، مع ايلاء الاعتبار الكامل لما للبلدان النامية من احتياجات وظروف خاصة بها ، ومع مراعاة مطالبها العادلة بايجاد نظام دولي منصف للمبادلات التجارية يتمشى واعلان طوكيو .

٣ - ولما كانت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، قد اعتبرت أن من شأن الدورة الخامسة للاونكتاد أن تتيح فرصة هامة تأتي في حينها للقيام بجملة أمور ، منها استعراض التقدم المحرز والتطورات الحاصلة فيما يتصل بالمفاوضات الجارية البالغة الأهمية ، والاتفاق على اتخاذ مزيد من الاجراءات المناسبة ، فقد رجت من الأمين العام للأونكتاد أن يوافي الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بتقرير عن تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجرى أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر وكذلك عن التوصيات المنبثقة عنها .

٤ - وكان معروضا على المؤتمر ، في دورته الخامسة ، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان "المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف : تقييمها والتوصيات الاضافية المنبثقة عنها" (TD/277 و Corr.1) يتضمن تقييما أوليا للمفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية وتحليلا للنتائج التي تم التوصل اليها بشأن المنتجات الاستوائية . كما يبحث التقرير الأحكام الرئيسية لمشاريع المدونات أو النصوص التي يجري التفاوض عليها وذات الأهمية الخاصة بالنسبة الى البلدان النامية ، وما يرجح أن يترتب عليها من آثار . كذلك تضمن التقرير تقييما للمدى الذي روعيت اليه المقترحات المحددة المقدمة من البلدان النامية أو بقيت معلقة في مختلف مجالات المفاوضات . وعلاوة على ذلك ، يناقش

Digitized by UN Library Geneva

التقرير اجراءات المتابعة (بما في ذلك اجراءات المتابعة من جانب الأونكتاد) التي قد يقتضي الأمر اتخاذها بعد انتهاء المفاوضات لتمكين البلدان النامية من تنفيذ أهداف المفاوضات المتفق عليها تنفيذا كاملا ولزيادة تحسين فرص وصول صادراتها الى البلدان المتقدمة النمو • وكان للتقرير اضافة (TD/277/Add.1) تضمنت عرضا وقائعيا موجزا للأحداث التي جرت منذ اختتام المفاوضات في معظم المجالات (أي حتى أواسط نيسان/ابريل ١٩٧٩) •

٥ - كما كانت أمام المؤتمر ، طي الوثيقة TD/251 ، نسخ من تقرير أعده المدير العام للغات بعنوان " جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف " أنظر الوثيقة A/34/418 • وكان التقرير يتألف من " بيان عن التطورات التي حصلت في المفاوضات ، والقضايا التي أثيرت والنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن ، في حدود امكانية تقييمها في الوقت الراهن " (أي نيسان/ابريل ١٩٧٩) •

٦ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٩ ، أعد الأمين العام للأونكتاد التقرير الحالي •

ثانيا - تقييم المؤتمر للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتوصيات الاضافية المنبثقة عنها

٧ - أسند المؤتمر البند ٩ (ب) من جدول الأعمال - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف : تقييمها والتوصيات الاضافية المنبثقة عنها - الى فريق تفاوض (هو فريق التفاوض الثاني) • وأشارت وفود عديدة الى المفاوضات في البيانات التي أدلت بها في المناقشة العامة ، التي عقدت في الجلسات العامة للمؤتمر (البند ٧ من جدول الأعمال) •

ملخص الآراء التي تم الاعراب عنها (أ)

ألف - آراء البلدان النامية (مجموعة الـ ٧٧)

٨ - أعرب ممثلو البلدان النامية بصفة عامة عن خيبة أملهم ازاء النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات حتى الآن ، اذ يرون أنها قد قصرت الى حد كبير عن تحقيق ما تضمنه اعلان طوكيو من أهداف وتعهدات لصالح البلدان النامية • فالمنافع الاضافية التي تعود على تجارة البلدان النامية لا تكاد

(أ) لا يتضمن تقرير المؤتمر (TD/268 و Add.1) ملخصا للمناقشة العامة ولا عرضا للمناقشة داخل أفرقة التفاوض • وقد تم اعداد العرض الوارد في هذا الجزء على مسؤولية الأمين العام للأونكتاد ، وهو يستند الى المواقف التي تم الاعراب عنها في المؤتمر • وسترد النصوص الكاملة للبيانات التي أدلي بها في المناقشة العامة في : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الثاني ، البيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود (سيصدر كأحد منشورات الأمم المتحدة) •

Digitized by UN Library Geneva

تبدو للعيان ، ومبدأ المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية للبلدان النامية ، الذي كان على المفاوضات التجارية أن تسير على هديه ، لم يتم التقيد به على النحو الأكمل • وكان مرد خيبة أملهم ، بوجه خاص ، الى أسلوب اجراء المفاوضات ، الذي أدى الى الافتقار الى الشفافية والى عدم مشاركة غالبية المشتركين مشاركة فعلية • وأعلنوا أن الكثير من المقترحات التي قدمتها البلدان النامية بشأن المعاملة الخاصة والأكثر رعاية لم تلق قبولا ، وان التعهدات السابقة التي قطعتها على نفسها البلدان المتقدمة النمو المشتركة بشأن عدم المعاملة بالمثل لم يوف بها • وعلاوة على ذلك ، فان المحاولات التي جرت أثناء المفاوضات لتحسين الاطار القانوني لمير التجارة الدولية قد قصرت عما هو مطلوب لايفاء احتياجات وتطلعات البلدان النامية حقها من التلبية • وبالمثل ، لم يستطع عقد اتفاق بشأن الاجراءات الوقائية من شأنه توفير ضمانة أكبر لصادرات البلدان النامية ، وذلك بالدرجة الأولى بسبب اصرار بعض البلدان المتقدمة النمو المشتركة على حقها في اتخاذ اجراءات وقائية انتقائية على نحو تمييزي • ثم ان بعض المنتجات الهامة ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، بما فيها المنتجات المندرجة في مجال المنتجات الاستوائية هذا المجال الاستثنائي ذي الأولوية ، قد استبعدت من التيسيرات على صعيدي التدابير التعريفية وغير التعريفية على السواء ؛ وبوجه خاص ، قصرت المفاوضات عن التوصل الى أي حل بشأن مشكلة التقييدات الكمية التي تواجهها منتجات البلدان النامية • وبالاضافة الى ذلك ، رأت أقل البلدان نموا أن التعهدات الواردة في اعلان طوكيو بشأن منحها معاملة خاصة لم تكن موضع المراعاة الجدية وأن النتائج بعيدة عن أن تكون مرضية •

٩ - وقد حثت البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو المشتركة على اتخاذ اجراءات عاجلة لتصحيح الحالة في المجالات المحددة التي تشغل البلدان النامية قبل اعتماد الصكوك النهائية المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وقالت انه ينبغي أن تكفل البلدان المتقدمة النمو التنفيذ الكامل والفعلي للتعهدات الواردة في اعلان طوكيو بشأن منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية كما ينبغي أن تستمر المفاوضات الى أن يتم انجاز أهداف اعلان طوكيو على نحو كامل •

باء - آراء البلدان المتقدمة النمو (المجموعة باء) (ب)

١٠ - كان من رأي ممثلي البلدان المتقدمة النمو المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن المفاوضات تعتبر معلما هاما في ما يبذل من جهود للابقاء على نظام التجارة العالمية الحرة وتحسينه وأن المفاوضات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة الى تجارة جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية • كما كان من رأيهم أن انهاء المفاوضات بشأن غالبية المسائل يمثل انجازا

(ب) هذا الجزء هو ملخص للآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء بالنيابة عن عدد من بلدان المجموعة باء • ويرد النص الكامل للمقطع ذي الصلة من تقرير المؤتمر في المرفق الثاني أدناه ، الذي يحتوي أيضا على الآراء التي أعربت عنها استراليا •

Digitized by UN Library Geneva

هاما نظرا لصعوبة الظروف الاقتصادية التي دارت فيها هذه المفاوضات . فالمفاوضات كانت أكثر المفاوضات التجارية شمولا على الاطلاق ، اذ أنها ، بالاضافة الى التفاوض على التخفيضات التعريفية ، شملت لأول مرة التفاوض على عدة " مدونات " أو اتفاقات بشأن التدابير غير التعريفية وتفييرات في اطار الغات ذاته . وقد أدت المفاوضات دورا مفيدا في الحد من انتشار التدابير الحمائية وستواصل هذا الدور في المستقبل من خلال تنفيذ نتائجها .

١١ — ومن شأن المفاوضات التجارية أن تسفر عن مزيد من المنافع من خلال اجراء تخفيضات في المعدلات التعريفية وكبحها بصورة متزايدة وادخال تحسين على اطار الغات ذاته ، وأن تعود هذه المنافع على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا . كما يفترض أن تستفيد البلدان النامية أيضا من المدونات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية من خلال ايجاد اتساق بين القواعد التجارية ومن خلال ادخال أحكام تنص على المعاملة الخاصة والتفاضلية .

جيم — آراء البلدان الاشتراكية (المجموعة دال)

١٢ — أعرب ممثلو البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال عن قلقهم ازاء مشكلة ازدياد النزعة الحمائية التي يرون أنها لا تسهم في تشجيع التجارة العالمية . وقالوا ان التدابير الحمائية أداة للسياسة التجارية للعديد من الدول الرأسمالية المتقدمة النمو ، موجهة ضد البلدان النامية والبلدان الاشتراكية على السواء وتنطوي على عواقب خطيرة على تجارتها . وحثوا على أن يكون الكفاح ضد النزعة الحمائية عالمي الطابع . وعلاوة على ذلك ، فان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تحل مشكلة النزعة الحمائية بصورة مرضية ، بل ، على العكس ، كان من نتائج المفاوضات ما مؤداه أن الغات ازدادت ابتعادا عن أهدافها الأساسية المتمثلة في تحرير التجارة وتعزيزها ، نظرا لأن الاتفاقات التي انبثقت عن هذه المفاوضات تضمنت أحكاما تجعل من الممكن ادخال تدابير تمييزية واضفاء الصفة الشرعية عليها .

١٣ — وقالوا انهم يعتبرون أن نتائج المفاوضات قصرت جدا عن الأهداف المحددة في اعلان طوكيو . وفي حين أنه من الضروري مواصلة تنقيح قواعد ومبادئ التجارة الدولية لازالة جميع أشكال التمييز في السياسة التجارية ، فانه ينبغي عدم توجيه القواعد والمبادئ الجديدة نحو توفير امتيازات خاصة لمجموعة واحدة من البلدان دون غيرها .

دال — آراء المنظمات الدولية

١٤ — بين المنظمات الدولية التي تحدثت الى المؤتمر ، تحدث ممثلو البنك الدولي والغات ببعض الاستفاضة عن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وعن المهام المقبلة التي يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بها .

١٥ — وكان من رأي المدير العام للغات أن النتائج ، اذا ما أخذت ككل ، ومع الاعتراف بالحاجة الى بذل مزيد من الجهود ، تمثل تحريرا كبيرا للتجارة ، وتعزيزا وتوضيحا لقواعد نظام التبادل

Digitized by UN Library Geneva

التجارى ، وتحسينا ملموسا لشروط التبادل التجارى للبلدان النامية • بيد أنه اعترف بأن النتائج لم تف بجميع توقعات البلدان النامية وأن هناك مجالا كبيرا وحاجة قوية الى احراز مزيد من التقدم • فعلى سبيل المثال ، ان اتخاذ اجراءات اضافية وسريعة لازالة التقييدات الكمية أو غيرها من التقييدات على المنتجات الاستوائية والمنسوجات والأحذية وغيرها من صادرات البلدان النامية أمر ضرورى حقا • وينبغي بذل جهود أكبر لتخفيض الحواجز التعريفية الباقية التي تؤثر في المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، ولمعالجة مشاكل التصاعد التعريفي • وثمة مجالات أخرى تقتضي اتخاذ اجراءات بشأنها في المستقبل تتعلق بمسائل لم تكد تلقى اهتماما في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف السابقة ، مثل تجارة الخدمات ، وتعاظم دور الحكومات في التجارة ، والاتجاهات الجديدة في المنافسة التجارية (ج) •

وينبغي ان يتضمن جدول أعمال المجتمع الدولي الاجراءات المحددة التالية :

١٦ — وأعلن رئيس البنك الدولي ان مفاوضات جولة طوكيو تمثل بصفة عامة " بعض مجالات التقدم الفعلي ، وعددا من المجالات التي تثير كثيرا من القلق ، وفرصة للمضي في البناء على أساس ما أحرز من تقدم حتى الآن " (د) • وقال انه يعتقد ان للبلدان النامية مصلحة قوية في تنفيذ الاتفاقات وأن أفضل طريقة لها لحماية مصالحها هي أن توقّع آخر الأمر على الاتفاقات بعد أن تكون شكوكها الراهنة قد أزيلت ، وأن تشارك بصورة نشطة في تنفيذ الاتفاقات وعمليات مراجعتها في المستقبل (هـ) •

' ١ ' ينبغي أن تقوم الحكومات المعنية وكذلك الأونكتاد والغات بتحليل أحكام اتفاقات جولة طوكيو وامكانيات المضي في تحرير التجارة وتوسيعها تحليلا مفصلا من وجهة نظر البلدان النامية ؛

' ٢ ' تنص اتفاقات جولة طوكيو على اجراء مراجعة " منتظمة ومنهجية " للتطورات الحاصلة في النظام الدولي للتبادل التجارى بين الأطراف المتعاقدة • ويمكن استخدام الغات والأونكتاد كمحفلين للمشاورات بشأن عمليات الاستعراض هذه ؛

' ٣ ' ينبغي الاستجابة لما يشغل البلدان النامية من اهتمامات رئيسية من خلال المفاوضات المقبلة ، سواء داخل اطار اتفاق جولة طوكيو أو خارجه ؛

' ٤ ' ان عدة مجالات للسياسة التجارية لم تتم تغطيتها في جولة طوكيو " ويجب بذل جهود لتغطية المجالات المهملة حاليا عن طريق تحديد آلية التفاوض ومهلة معقولة ينبغي اختتام المفاوضات خلالها (و) •

(ج) للاطلاع على نص بيان المدير العام للغات ، أنظر النشرة الصحفية للغات ١٢٣٧ ، المؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ •

(د) الخطاب الذى ألقاه روبرت س• ماكنمارا ، رئيس البنك الدولي ، في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مانيلا ، الفلبين ، ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ (من منشورات البنك الدولي) ص ٢٥ •

(هـ) المرجع ذاته ، ص ٢٣ •

(و) المرجع ذاته ، ص ٢٧ — ٢٨ •

Digitized by UN Library Geneva

ثالثا - النظر في الموضوع داخل فريق التفاوض الثاني الذى شكله المؤتمر

١٧ - كان معروضا على فريق التفاوض مشروعا قرارين بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الأول قدمته الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والثاني قدمه عدد من الدول الأعضاء في المجموعة باء . وقد نظر فريق التفاوض في مشروعي القرارين ، كل على حدة ، بالصيغة التي عرضها المتحدثون باسم المجموعتين اللتين قدمتاهما . وبالنظر الى الاختلاف الكبير بين مشروعي القرارين ، أعد رئيس فريق التفاوض ورقة غير رسمية كأساس للعمل للنظر في المسألة داخل فريق عمل غير رسمي . وجرت مفاوضات مكثفة داخل الفريق غير الرسمي حتى اليوم الأخير للمؤتمر . ومع ذلك ، لم يستطع ، لأسباب عملية وجوهرية معا ، التوصل الى اتفاق آراء فيما يتعلق بمشروعي القرارين أو بورقة الرئيس .

رابعا - الاجراء الذى اتخذه المؤتمر

١٨ - اعتمد المؤتمر ، في جلسته الختامية المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، مقررا (المقرر ١٣٢ (د - ٥))يرجو فيه من مجلس التجارة والتنمية اجراء تقييم شامل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف استنادا الى تقرير من اعداد الأمين العام للأونكتاد بالاضافة الى وثائق أخرى ذات صلة .

١٩ - وبعد اعتماد هذا المقرر ، أعلن المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تأسف لأنه لم يكن في المستطاع اعتماد قرار بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ قد قدمت في اطار فريق التفاوض الثاني مشروع قرار ابرزت فيه نقاط ضعف الاجراءات المتبعة في هذه المفاوضات وأوجه القصور في المجالات البالغة الأهمية للبلدان النامية . كما أنها حثت على بذل جهود ، قبل اختتام المفاوضات ، لتدارك نقاط الضعف ، وعلى مواصلة المفاوضات حتى يتم تحقيق أهداف اعلان طوكيو . ولما كان قد تعذر الاتفاق على قرار ، فقد اعتمدت مجموعة الـ ٧٧ اعلانا يرد نصه في التذييل الأول أدناه . كما ألقى المتحدث باسم المجموعة باء بيانا باسم عدد من بلدان المجموعة باء (٢) وألقت استراليا بيانا . ويرد هذان البيانان في التذييل الثاني .

خامسا - اجراءات المتابعة

٢٠ - عملا بمقرر المؤتمر السالف الذكر ، سيقدم الأمين العام للاونكتاد تقريرا الى مجلس التجارة

---

(٢) المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، واليونان .

Digitized by UN Library Geneva

والتنمية يتضمن تقييما شاملا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وقد تود الجمعية العامة في دورتها الحالية ان تنظر في ما يقتضي الأمر اتخاذه من اجراءات اضافية في اطار منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الاونكتاد ، في ما يتعلق بتحقيق أهداف وأغراض المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالنسبة الى البلدان النامية في اطار مقرراتها والمقررات المتخذة داخل الاونكتاد . وفي هذا الصدد ، يسترعى النظر الى الفصل الخامس ، الفرع باء ، من تقرير أمانة الاونكتاد الى المؤتمر (TD/227) ، الذى يتضمن مقترحات محددة بشأن اتخاذ اجراءات اضافية ترمي الى حل المشاكل المتعلقة بالتجارة والبالغة الأهمية للبلدان النامية ويشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم أو المساعدة التقنيين للبلدان النامية في المفاوضات المقبلة .

Digitized by UN Library Geneva

التذييل الأول

اعلان مجموعة الـ ٧٧ بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (أ)

نحن ، ممثلي البلدان النامية ، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في مانيلا من ٧ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وقد استعرضنا ما تم احرازه حتى الآن من تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :

اذ ندرك ما للتجارة الدولية من دور حيوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

واذ نضع في اعتبارنا الأحكام ذات الصلة لقرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، وقرارها ٣٣/١٩٩ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،

واذ نشير الى قرارى المؤتمر ٨٢ (د - ٣) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٢ و٩١ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ اللذين سلّم فيهما المؤتمر بما للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أهمية للبلدان النامية ،

واذ نشير بصفة خاصة الى اعلان الوزراء الذى أقر في طوكيو في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (اعلان طوكيو) والذى يحدّد اطار ومبادىء وأهداف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وخاصة الأهداف والتعهدات لصالح البلدان النامية ،

واذ نشير كذلك الى أن أحد الأهداف الرئيسية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف هو ضمان فوائد اضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية بغية تمكينها من تعجيل معدل نمو صادراتها وزيادة نصيبها من التجارة العالمية ،

واذ نؤكد أن الوزراء قد سلموا بأهمية تطبيق تدابير تفاضلية لصالح البلدان النامية على نحو يوفر لها معاملة خاصة وأكثر رعاية في مجالات المفاوضات حيثما يكون ذلك ممكنا عمليا وملائما وأنهم سلموا فضلا عن ذلك ، بضرورة ضمان معاملة خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، والابقاء على نظام الأفضليات المعمم وتحسينه ،

(أ) أنظر الفقرة ١٧ أعلاه . ويرد نص هذا الاعلان في تقرير المؤتمر عن دورته الخامسة (أنظر TD/268/Add.1 ، الفقرة ٢٧) .

Digitized by UN Library Geneva

واذ نضع في اعتبارنا أن البلدان النامية قد قدمت مقترحات محددة في صدد الكيفية التي يمكن أن تحصل بموجبها على معاملة خاصة وأكثر رعاية في جميع مجالات المفاوضات ، بما في ذلك ضرورة اقامة اطار قانوني ينص على أن تشكل المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية أساسا دائما لما ينشأ في المستقبل من علاقات تجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

واذ نعرب عن شديد قلقنا ازاء الاتجاه التصاعدي للسياسات والتدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وما لهذه التدابير من عواقب على التجارة والتنمية في العالم وخاصة في البلدان النامية ،

واذ نؤكد ضرورة اتخاذ تدابير سياسية دولية لصالح البلدان النامية لتمكينها من توسيع تجارتها وانتاجها وتعجيل معدل تنميتها الاقتصادية ،

نؤكد من جديد ما أعربت عنه البلدان النامية من قلق في برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا ازاء فشل البلدان المتقدمة النمو في الاستجابة لمصالح واهتمامات البلدان النامية ، بما في ذلك أقل البلدان نموا ، على نحو يتمشى مع التعهدات المعقودة في اعلان طوكيو ،

أولا

نلاحظ مع الأسف آليات سير المفاوضات التي أدت الى انعدام الشفافية وأخلّت بالطابع المتعدد الأطراف للمفاوضات ولم تكد تتيح مجالا لاشتراك البلدان النامية الفعلي فيها ، وكذا انعدام اجراءات اعتماد ما يلزم من صكوك تؤمن لها الحصول على الدعم من أغلبية المشتركين في المفاوضات بحيث يتفق النظام التجاري الناشئ بصورة كاملة مع مصالح البلدان النامية واحتياجاتها ؛

ونلاحظ مع الأسف أن العديد من المقترحات التي قدمتها البلدان النامية ، بما في ذلك أقل البلدان نموا من بينها ، من أجل الحصول على معاملة خاصة وأكثر رعاية لم تلق أي قبول . فلئن كان قد تم ادراج بعض الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والأكثر رعاية في بعض الصكوك ، فان التعهدات المعقودة في اعلان طوكيو في هذا الصدد ما تزال أبعد ما تكون عن التنفيذ الكامل . كما نلاحظ كذلك أنه لم يتم الوفاء بالتعهد المتعلق بعدم المعاملة بالمثل ؛

وننظر بقلق خاص الى أن المفاوضات الرامية الى اقامة اطار قانوني منقّح لسير التجارة الدولية يكون أكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات البلدان النامية قد أسفرت عن نتائج مخيبة للأمل . ذلك أنه لم يتم تحقيق الهدف المتمثل في أن المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية ينبغي أن تشكل المبدأ التوجيهي في العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، كما أنه لم يتم وضع أحكام في صدد تنمية اقتصادات البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بعملية التصنيع فيها ، ناهيك أن الاطار التعاقدي اللازم لتنظيم العلاقات التجارية الدولية لا يزال قائما على أساس القوة الاقتصادية النسبية وبالتالي فهو غير ملائم لحماية حقوق البلدان النامية ؛

Digitized by UN Library Geneva

ونلاحظ مع القلق أن بعض المنتجات الهامة ، بما في ذلك المنتجات الاستوائية ، ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وكذا منتجات أخرى من عدة قطاعات صناعية تملك فيها البلدان النامية القدرة والميزة والطاقة على النمو ، قد استثنيت بالفعل من الامتيازات التعريفية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ، كما أنه لم تبذل أى محاولة للتصدى لمشكلة تصعيد التعريفات ؛

ونلاحظ مع خيبة أمل أن النتائج المحرزة في القطاع " الخاص ذى الأولوية " للمنتجات الاستوائية لا تضاهي تلك التي تم تحقيقها على أساس عام ، وأن العروض المقدمة في بعض الحالات كانت مقيدة بشرط المعاملة بالمثل وبقيت غير منفذة ؛

ونعرب عن استيائنا العميق لعدم ايجاد حل متعدد الأطراف لمشكلة القيود الكمية التي تواجهها منتجات البلدان النامية ، ولأنه لم يتم حتى التطرق الى تلك القيود المفروضة في العديد من القطاعات الهامة مثل المنسوجات ؛

ونلاحظ مع بالغ القلق أنه لم تنبثق حتى الآن عن المفاوضات أى مدونة للتدابير الوقائية كجزء من الحصيلة النهائية قد ترعى مصالح البلدان النامية وتضمن لها نموا مستمرا ، وأن عدم نجاح المساعي في هذا المجال يعزى أساسا الى اصرار قلة من البلدان المتقدمة النمو على أن تضمن لنفسها حرية مطلقة في اتخاذ اجراء وقائي انتقائي من شأنه أن يمكنها من التمييز ضد صادرات البلدان النامية ؛

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا

وعليه نعلن

١ - أن على البلدان المتقدمة النمو أن تضمن التنفيذ الفعلي للالتزامات المعقودة بموجب اعلان طوكيو بشأن منح معاملة خاصة وتفاضلية ، وانشاء ما يلزم في هذا المضمار من آليات مع ايلاء الاعتبار الكامل لما للبلدان النامية من احتياجات تجارية وانمائية ومالية وكذا حصتها الضئيلة في التجارة العالمية ؛

٢ - أن على البلدان المتقدمة النمو أن تعمد ، قبل اعتماد الصكوك النهائية المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الى اتخاذ اجراء فورى لتصحيح الأوضاع التالية :

(أ) لم يتم أى تخفيف للقيود الكمية أو للتدابير ذات الأثر المماثل المفروضة على صادرات البلدان النامية ، مثل القيود " الطوعية " على الصادرات و " ترتيبات التسويق المنظم " . فهذه التدابير لا تزال سائدة على نطاق واسع ، ولا سيما في القطاعات الزراعية وقطاعات المنسوجات والجلود حيث تشكل عائقا خطيرا أمام صادرات البلدان النامية . لذلك ينبغي العمل فورا على وضع برنامج لتخفيف وازالة التدابير التي لم يتم تخفيفها في المفاوضات وذلك في غضون اطار زمني محدد وقصير الأجل مع مراعاة مصالح ومقترحات البلدان النامية ؛

(ب) لا تزال عدة منتجات استوائية ، بما في ذلك أشكالها المحضّرة ، تواجه حواجز تعريفية وغير تعريفية . فعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعامل المنتجات الاستوائية بوصفها قطاعا خاصا وله الأولوية ، وأن تستجيب لما تطلبه البلدان النامية من تحسين عروضها الخاصة بالمنتجات الاستوائية بما يتفق والالتزامات الواردة في اعلان طوكيو ، وعلى البلدان المتقدمة النمو التي لم تنفذ عروضها أن تفعل ذلك فورا ؛

(ج) وفي المجال التعريفي ، ان العديد من المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية اما أنها استبعدت تماما أو أنها كانت موضع تخفيضات تعريفية لا تذكر ، مما يستوجب استمرار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحقيق تخفيضات تعريفية هامة في صدد هذه المنتجات وينبغي كذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة التصعيد التعريفي والتدابير غير التعريفية ذات الصلة وخاصة تلك التي تعوق عملية تحضير المواد الخام في البلدان النامية قبل تصديرها ؛

(د) ينبغي انشاء نظام وقائي متعدد الأطراف من شأنه أن يحقق قدرا أكبر من الانضباط والموضوعية والشفافية ونوعية أفضل من المقاربة من أجل التقدم في عملية تحرير التجارة والحفاظ على نتائجها وتوفير تحول هيكلي مرن ، وذلك على نحو يمكن البلدان النامية من تنمية اقتصاداتها وتنويعها . وكقاعدة ، ينبغي اتخاذ الاجراءات الوقائية على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية والتعريف الدقيق لظروف الحاق الضرر بالسوق . مع العلم أنه لا ينبغي استخدامها للتمييز في معاملة صادرات البلدان النامية ، وخاصة بالاستناد الى مبررات مثل بخس التكاليف أو الاسعار ،

Digitized by UN Library Geneva

كما لا ينبغي اتخاذها بأى حال من الأحوال الا بعد استنفاد جميع اجراءات التشاور الثنائية أو المتعددة الأطراف . كذلك ينبغي عدم تطبيق تدابير وقائية انتقائية متخذة من جانب واحد . وينبغي الاسراع في انهاء جميع التدابير التمييزية ، سواء كانت وطنية أو تطبق بموجب ترتيبات متعددة الأطراف . ولا بد أن تكون التدابير الوقائية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو محدودة زمنيا ومقترنة بتدابير المساعدة على التكيّف . وينبغي ألا تؤدى التدابير الوقائية بأى حال من الأحوال الى تخفيض أسعار صادرات البلدان النامية أو تجميدها . كما ينبغي معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية في اطار مدونة للتدابير الوقائية ، وكتدبير من تدابير تلك المعاملة ، يتعين أن تعفى من التدابير الوقائية البلدان النامية الحديثة العهد بالتصدير والصغيرة من حيث التوريد ؛

(هـ) ان حق البلدان النامية في استخدام اعانات التصدير والاعانات الأخرى لتنويع اقتصاداتها ، وتحقيق أهداف تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والتغلب على العيوب الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها وقطاعات التصدير فيها ينبغي ألّا يميع بأحكام أخرى في الاتفاق في هذا الصدد . ولا يجوز جباية رسوم تعويضية على الواردات المعانة من البلدان النامية الا في الحالات الاستثنائية وبعد تحديد " الضرر المادى " على أساس معايير موضوعية واستنفاد جميع اجراءات التشاور الثنائية والمتعددة الأطراف . كما ينبغي ألا تتخذ البلدان المتقدمة النمو أى اجراء على أساس أن صادرات البلدان النامية المعانة تحل محل صادرات البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بسوق بلد ثالث . ويتعين على البلدان المتقدمة النمو ألا تستخدم الاعانات في صدد المنتجات التي تنافس مباشرة منتجات البلدان النامية . ومن المؤكد أن حكومات البلدان النامية تشارك عادة في الأنشطة الاقتصادية بيد أنه لا يمكن تأويل هذا الاشتراك بأنه يعادل الاعانات . ولا ينبغي التمييز بين ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الأنظمة الضريبية فيما يتعلق بالاعفاء من الضرائب والرسوم والأعباء ، كما لا ينبغي منح أى معاملة تمييزية لصالح الممارسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو في مضمار ائتمانات التصدير وغيرها من أشكال الاعانات ؛

(و) ينبغي ادخال تحسينات على بعض من الاتفاقات الهامة بشأن التدابير غير التعريفية وبالأخص :

'١' يجب أن تدرج البلدان المتقدمة النمو المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية في قائمة المنتجات التي يخضع شراؤها من قبل الكيانات المدرجة في جدول الكيانات الى الضوابط المقررة في الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية ، أما بالنسبة للمنتجات التي تطبق عليها قيود كمية وحصص تعريفية ، فينبغي ألا تخضع لمثل هذا القيد الكميات التي تشتريها مثل هذه الكيانات ؛

'٢' ينبغي ابرام اتفاق بشأن التقييم الجمركي تدرج فيه مقترحات البلدان النامية ؛

(ز) ينبغي أن تسعى البلدان المتقدمة النمو ، في صدد جميع الأحكام المقترحة أعلاه ، الى التنفيذ الفعلي والعاجل لأحكام الفقرة ٦ من اعلان طوكيو ؛

Digitized by UN Library Geneva

٣ - أنه ينبغي أن تنفذ مقدما التخفيضات التعريفية بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، بيد أنه يجوز للبلدان النامية التي لها مصلحة كبيرة والتي قد تتأثر بالتخفيضات التعريفية أن تلتمس استثناء منتجات محددة من التنفيذ مقدما ؛

٤ - أنه ينبغي أن يستجيب الاطار القانوني للتجارة الدولية استجابة مباشرة وفعلية للمصالح التجارية واحتياجات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وألا يؤدى بأى حال من الأحوال الى فرض أعباء أو قيود اضافية على البلدان النامية . كما يجب ألا توضع تجارة أى بلد نام في وضع غير موات بالنسبة الى تجارة أى بلد متقدم النمو ؛

٥ - ونعلن رفضنا لمفهوم " التدرج " الذى تسعى البلدان المتقدمة النمو الى ادخاله في النظام التجارى والذى سوف يتيح لها فرصة التمييز بين البلدان النامية بصورة أحادية الجانب وتعسفية ؛

٦ - ونعلن أنه لا يمكن أن تعتبر نهائية الاتفاقات والترتيبات والقواعد التي تم التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ما لم تدرج فيها الاهتمامات الأساسية للبلدان النامية ؛

٧ - وأنه ينبغي للبلدان المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تواصل المفاوضات حتى يتم تحقيق الأهداف والتعهدات الواردة في اعلان طوكيو بصورة كاملة فيما لها من صلة بمصالح البلدان النامية " .

Digitized by UN Library Geneva

التذييل الثاني

البيان الذى أدلى به باسم عدد من البلدان الأعضاء في المجموعة باء والبيان الذى أدلى به ممثل استراليا لدى اعتماد مقرر المؤتمر ٣٢ (د - ٥)

١ - قال المتحدث باسم المجموعة باء ، وقد تكلم نيابة عن ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وأيرلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان ، أن هذه البلدان تعتبر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف معلما هاما في ما يبذل من جهود للابقاء على نظام التجارة العالمية الحرة وتحسينه ، وترى أن للمفاوضات أهمية خاصة بالنسبة للتجارة في جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية . وهي تأسف لتعذر التوصل الى نتيجة متفق عليها في المؤتمر بعد مناقشة مكثفة وطويلة . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى أن المجموعة باء قد حاولت الاستجابة لما يشغل البلدان النامية من اهتمامات وقامت بصورة غير رسمية بتوزيع نص توفيقي ممكن . ولكن للأسف ارتأت مجموعة الـ ٧٧ أنه لم يتوفر لديها متسع من الوقت يكفي للنظر في ذلك النص بصورة ملائمة .

٢ - وأضاف قائلا ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد كان منطلقها اجتماع طوكيو الوزارى الذى انبثق عنه اعلان طوكيو المتضمن الأهداف والاطار ومبادئ التفاوض الأساسية لجولة طوكيو . وهو يشمل أحكاما من شأنها أن تضمن ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات التجارية للبلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا من بينها . وكانت المفاوضات مفتوحة لاشتراك جميع البلدان ، وبالفعل اشترك في المفاوضات حوالي ٩٩ بلدا ، بما في ذلك العديد من البلدان النامية . وأردف يقول انه يتعين مواصلة المفاوضات حول اتفاق بشأن التدابير الوقائية وبعض المسائل الثنائية . أما فيما يتعلق بغالبية المسائل الأخرى ، فلقد تم انهاء المفاوضات بشأنها ، الأمر الذى يمثل انجازا هاما نظرا لصعوبة الظروف الاقتصادية التي دارت فيها . فوجود المفاوضات قد لعب في حد ذاته دورا مفيدا في الحدّ من التدابير الحمائية في السنوات الأخيرة . ناهيك أن تنفيذ النتائج المحرزة من شأنه أن يدر منافع على جميع الشركاء التجاريين .

٣ - وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى أن المفاوضات قد جرت تحت رعاية الغات الذى سيظل ، استنادا الى التحسينات المنبثقة عن المفاوضات ، يشكل عاملا ايجابيا هاما للاقتصاد العالمي في المستقبل . فوجود اقتصاد عالمي قوى هو أمر هام بالنسبة لصادرات البلدان النامية وفيما يتصل بالقدرة على الصمود أمام النزعة الحمائية وتعزيز التكيف الهيكلي . فالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت بلا شك أكثر المفاوضات التجارية شمولا على الاطلاق ، اذ أنها بالاضافة الى التفاوض على التخفيضات والالتزامات التعريفية ، فلقد شملت لأول مرة التفاوض على عدة "مدونات" أو اتفاقات بشأن التدابير غير التعريفية ، وما يمكن ادخاله من تعديلات على اطار الغات ذاته . وبالتالي فهي ستؤدى الى تعزيز قواعد التبادل التجارى الدولي بشكل هام وجعلها تساير حقائق

Digitized by UN Library Geneva

الساعة وتوفير منافع واسعة الانتشار لجميع البلدان في مبادلاتها التجارية . ولقد جاء هذا الانجاز على وجه الخصوص في أوانه نظرا للأهمية المتزايدة لضبط ومنع استخدام السياسات الحمائية . فالبلدان النامية على وعي بلا شك بما للتخفيضات التعريفية والالتزامات المتزايدة في اطار المفاوضات التجارية من منافع ، سواء مباشرة بوصفها مصدرة أو بصورة غير مباشرة نظرا لما قد يكون لهذه التخفيضات من آثار ايجابية على الاقتصاد العالمي ككل . ومن شأن التخفيضات ، حسبما جرى التفاوض بشأنها ، أن تؤدى الى التقليل من التصعيد التعريفي . وسوف تستفيد البلدان النامية الى حد أكبر من المدونات ، ليس فقط نتيجة لتنسيق القواعد التجارية وتحسين الضوابط التي ستساعد جميع البلدان على توسيع وتنويع صادراتها ، بل وكذلك نتيجة للأحكام المتعلقة بمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية . فمن مصلحة البلدان النامية أن تنضم الى تلك المدونات بحيث يتسنى لها الاشتراك الكامل في تنفيذها وزيادة تطويرها في المستقبل . وعلاوة على ذلك ستكون النتائج المحرزة في المفاوضات بصدد الاطار القانوني ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في عدة ميادين ، أى الأفضليات وغيرها من المعاملة الخاصة ، وتدابير الضمان لصالح موازين المدفوعات أو لأغراض انمائية ، وتسوية المنازعات . وقد تم التفاوض بشأن مختلف المنافع التعريفية وغير التعريفية والمنافع الناشئة عن الاطار لصالح البلدان النامية وتلبية لأحكام اعلان طوكيو . وهذه أول مرة تبرز فيها أحكام خاصة واسعة الانتشار لصالح البلدان النامية في اطار جولة مفاوضة تجارية . وستكون النتيجة ظهور نظام تجارى دولي من شأنه أن يعكس على أفضل وجه الاهتمامات التي تشغل الجميع فيما يتعلق بمركز البلدان النامية في النظام الاقتصادى الدولي .

٤ - وتابع حديثه قائلا انه لا يستطيع أحد الادعاء بأن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت مرضية تماما . فليس هناك ، مثلا ، أى عضو من أعضاء المجموعة باء راض بالكامل بالنتائج المحرزة ، ولكن ذلك أمر حتمي في مفاوضات كل نتائجها بالضرورة عبارة عن حلول وسط . ومع ذلك فلقد كان بالفعل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف آثار ايجابية . فكون المفاوضات سائرة في طريقها قد قوى من تصميم الحكومات على مكافحة الضغوط الحمائية . وهو أمر هام بشكل خاص في وقت تسود فيه صعوبات اقتصادية كبيرة . وفضلا عن ذلك ، قامت عدة بلدان متقدمة النمو بالفعل بتنفيذ ما تعهدت به من مساهمات للبلدان النامية بشأن المنتجات الاستوائية . ولو فشلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لكان لها أخطر الأثر ، مما كان سينتج عنه عواقب وخيمة بشكل خاص بالنسبة لجميع البلدان . واذن لضاعت النتائج التعريفية وغير التعريفية المحرزة وأطلق العنان للقوى الحمائية . ولن نكون فحسب قد ضيّعنا فرصة اقامة نظام تجارى محسن ، أقل حواجز وأكثر ضوابط ، بل لحدث تدهور في الوضع الراهن . ومن المشجع جدا أن موقف الحكومات كان بناء الى حد كاف ، وان الارادة التوفيقية قد توفرت بما يكفي ، وذلك من أجل تجنب فشل المفاوضات وتحقيق نتيجة ، حتى وان لم ترض تماما أيا من الأطراف المشتركة ، فهي مشرّفة نظرا للظروف الاقتصادية السائدة . وتتطلع الآن المجموعة باء الى العمل مع أكبر عدد ممكن من البلدان النامية بغية تنفيذ نتائج المفاوضات بنجاح .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٥ - وقال ممثل استراليا ان بلده لا يستطيع أن يؤيد كامل الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء . وكان موقف استراليا خلال المناقشات التي دارت في المؤتمر في صدد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتمثل في أن نتائج المفاوضات قد كانت ، من حيث بعض جوانبها الهامة ، غير متوازنة لكونها درت منافع غير منتظمة بالنسبة للبلدان والقطاعات على حد سواء . ولهذا السبب ، كانت الفائدة العائدة على استراليا في العديد من القطاعات غير متكافئة وبالتالي يصعب عليها تأييد النتائج التي خلصت اليها المفاوضات بنفس الترحيب الذى أبداه العديد من بلدان المجموعة باء .

- - - -

Digitized by UN Library Geneva